يشير إلى أن الضمير : ما دلّ على غيبة كـ« هو » ، أو حضور؛ وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب؛ نحو أنت ، والثانى ضمير المتكلم نحو : أنا .

وذُو اتّصالٍ منْهُ : ما لا يُبْتدا ولا يلي إلّا اخْتيارًا أبدا[١]
كالْياء والْكاف من «ابْني أكْرمكْ» والْياء والْها منْ «سليه ما ملكْ»[٢]

* الضمير البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل : هو الذى لا يُبْتدأ به كالكاف من « أكرمَك » ونحوه ، ولا يقع بعد « إلا » فى الاختيار[٣] ، فلا يقال : « ما أكرمتُ إلّاكَ »، وقد جاء شذوذا فى الشعر ، كقوله :

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و«اتصال» مضاف إليه، «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال، «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبنى على السكون فى محل رفع، «لا» نافية، «يبتدأ» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أى: لا يبتدأ به، كذا قال الشيخ خالد، وهو عجيب غاية العجب، لأن نائب الفاعل إذا كان راجعًا إلى «ما» كان هو العائد، وإن كان راجعًا إلى شيء آخر غير مذكور فسد الكلام، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله، وذلك غير جائز، والصواب أن فى قوله يبتدأ ضميرًا مستترًا تقديره هو يعود إلى «ما» هو العائد؛ وأن أصل الكلام: ما لا يبتدأ به؛ فالجار والمجرور نائب فاعل، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه، فتدبر ذلك وتفهمه، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية، «يلى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «ما»، والجملة معطوفة على جملة الصلة، «إلا» قصد لفظه: مفعول به لـ«يلى»، «اختيارًا» منصوب على نزع الخافض، أى: فى الاختيار، «أبدًا» ظرف زمان متعلق بـ«يلى».

(٢) «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى: وذلك كائن كالياء، «والكاف» معطوف على الياء، «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء والكاف، «ابنى» مبتدأ ومضاف إليه، «أكرمك» أكرم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ابنى، والكاف مفعول به، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وهو ابنى، «والياء والها»: معطوفان على الياء السابقة «من» حرف جار لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك- إلخ، «سليه» سلى: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والهاء مفعول أول، «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلى، «ملك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والعائد إلى الموصول محذوف، أى: سليه الذى ملكه.

(٣) أجاز جماعة- منهم ابن الأنبارى- وقوعه بعد «إلا» اختيارًا؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما.

[١٣] أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بغتْ
علىَّ؛ فما لي عوضُ إلاّهُ ناصرُ

وقوله:

[١٤] وما علينا - إذا ما كُنتِ جارتنا -
أنْ لا يُجاورنا إلاّك ديّارُ

١٣- هذا البيت من الشواهد التى لا يُعرف لها قائل.

اللُّغة: «أعوذ» ألتجئ وأتحصن، و«الفئة» الجماعة، و«البغى» العدوان والظلم، و«عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدًا» إلا أنه مختص بالنفى، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إنى ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفة؛ فليس لى معين ولا وزرٌ سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف و«العرش» مضاف إليه، «من فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ، «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة فى محل جر صفة لفئة، «علىَّ» جار ومجرور متعلق ببغى، «فما» نافية، «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى، «إلاه» إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب، «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضروره الشعر، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقد هون هذا الشذوذ أن الأصل فى الضمير أن يكون متصلاً، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به، وشىء آخر يسهل هذا الشذوذ، وهو أن إلا بمعنى غير، وأنت لو جئت بغير هنا لوجب أن تقول «غيره»، فتأتى بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر «إلا» على «غير» لكونهما بمعنى واحد.

١٤- وهذا البيت أيضا من الشواهد التى لا يعرف قائلها.

اللُّغة: «وما علينا» يُروى فى مكانه «وما نبالى» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تُستعمل هذه الكلمة بعد النفى كما رأيت فى بيت الشاهد، وقد تُستعمل فى الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما فى قول زهير بن أبى سلمى المزنى:

لقد باليتُ مظعنَ أمِّ أوفى ولكنْ أمُّ أوفى لا تُبالى

و«ديّار» معناه أحد، ولا يُستعمل إلا فى النفى العام، تقول: ما فى الدار من ديار، وما فى الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] يريد لا تذر منهم أحدًا، بل استأصلهم وأفنهم جميعًا.

وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنا يجِبْ، ولفْظُ ما جُرَّ كلفْظ ما نُصِبْ(١)

= المعنى: إذا كنت جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هى وحدها التى يرغب فى جوارها ويُسَرُّ له.

الإعراب: «وما» نافية، «نبالى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط، «ما» زائدة، «كنت» كان الناقصة واسمها، «جارتنا» جارة: خبر كان؛ وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل جر بإضافة إذا إليها، «أن» مصدرية، «لا» نافية، «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور، «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبنى على الكسر فى محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتى، «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لنبالى، أى: وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفى مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أى شىء كائن علينا فى عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضًا، والتقدير على هذا: وما علينا ضرر فى عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذًا.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

ألا يُجاورنا سواك ديّارُ

وقال صاحب اللب: رواية البصريين:

ألا يُجاورنا حاشاك ديّارُ

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطن لذلك.

(١) «وكل» مبتدأ أول، وكل مضاف و«مضمر» مضاف إليه، «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتى، «البنا» مبتدأ ثان، «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى البنا، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول، «ولفظ» مبتدأ، ولفظ مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر، «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ولفظ مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى «ما» المجرورة محلاً بالإضافة، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

* المضمراتُ كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف فى الجمود[١]؛ ولذلك لا تصغّر، ولا تُثنّى، ولا تُجمع، وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجر والنَّصْبُ، وهو: كل ضمير نصب، أو جَرّ متصل، نحو: أكرمتُك، ومررت بك، وإنّه وله؛ فالكاف فى «أكرمتُك» فى موضع نصب، وفى «بك» فى موضع جَرّ.

* ومنها: ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو: «نا» وأشار إليه بقوله:

للرَّفْع والنَّصْب وجرّ «نا» صلح كاعرفْ بنا فإنّنا نلنا المنح[٢]

* أى صلح لفظ نا للرفع نحو: «نلنا»، وللنصب نحو: «فإننا»، وللجر نحو «بنا».

* ومِمّا يستعمل للرفع والنصب والجر: «الياء»؛ فمثال الرفع نحو «اضربى»، ومثال النصب نحو: «أكرمنى»، ومثال الجر: نحو «مرّ بى».

(١) قد عرفت- فيما مضى أول باب المعرب والمبنى- أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًا، بسبب كون أكثرها قد وُضع على حرف واحد أو حرفين، وحُمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر.

وقد ذكر الشارح فى هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشبه الجمودى، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء؛ فلا تثنى ولا تصغر ولا تجمع، وأما نحو: «هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن»، فهذه صيغ وُضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامة المثنى والجمع طارئة عليها.

ونقول: قد أشبهت الضمائر الحروف فى وجه ثالث، وهى أنها مفتقرة فى دلالتها على معناها ألبتة إلى شىء، وهو المرجع فى ضمير الغائب، وقرينة التكلم أو الخطاب فى ضمير الحاضر.

وأشبهته فى وجه رابع، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تُعرب فأنت ترى أنهم قد وضعوا للرفع صيغة لا تُستعمل فى غيره، وللنصب صيغة أخرى، ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه، فكان مجرد الصيغة كافيًا لبيان موقع الضمير، فلم يحتج للإعراب ليبين موقعه، فأشبه الحروف فى عدم الحاجة إلى الإعراب، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفًا فيهما (وانظر: ص٢٨-٣٢).

(٢) «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتى، «والنصب وجر» معطوفان على الرفع، و«نا» مبتدأ، وقد قصد لفظه، «صلح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نا، والجملة من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، «كاعرف» الكاف حرف جر، والمجرور محذوف، والتقدير: كقولك، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أى وذلك كائن كقولك- إلخ، واعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف، «فإننا» الفاء تعليلية، وإن: حرف توكيد ونصب، ونا: اسمها، «نلنا» فعل وفاعل، والجملة من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن، «المنح» مفعول به لنال، منصوب بالفتحة الظاهرة، وسُكّن لأجل الوقف.

* ويستعمل فى الثلاثة أيضا «هم»؛ فمثال الرفع: «هم قائمون»، ومثال النصب «أكرمتُهم»، ومثال الجرّ «لهم».

* وإنما لم يذكر المصنف «الياء» و«هم»، لأنهما لا يُشبهان «نا» من كل وجه؛ لأن «نا» تكون للرفع والنصْب والجر والمعنى واحد، وهى ضمير متصل فى الأحوال الثلاثة؛ بخلاف الياء؛ فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر، وكانت ضميرًا متصلا فى الأحوال الثلاثة، لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطَب[1]، وفى حالتى النصب والجرّ للمتكلم، وكذلك «هم»، لأنها وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة - فليست مثل «نا» لأنها فى حالة الرفع ضمير منفصل، وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل.

وألِفٌ والْواوُ والنُّونُ لِمَا غَابَ وغَيْرَه، كَقَامَا واعْلَمَا[2]

* الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب. فمثال الغائب: «الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ» ومثال المخاطَب: «اعلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ». ويدخل تحت قول المصنف: «وغيره» المخاطَب والمتكلّم، وليس هذا بجيّد؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا؛ بل إنما تكون للغائب أو المخاطَب؛ كما مثلنا.

ومِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ[3]

---

(١) كان على الشارح أن يقول «للمخاطبة» لأن الياء فى نحو «اضربى» ضمير المؤنثة المخاطبة، ويُعتذر عنه بأنه أراد الجنس.

(٢) «ألف» مبتدأ- وهو نكرة، وسوغ الابتداء بها عطف المعرفة عليها «والواو، والنون» معطوفان على ألف، «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «غاب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما، «وغيره» الواو حرف عطف، غير: معطوف على ما، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، «كقاما» الكاف جار لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أى وذلك كائن كقولك، وقاما: فعل ماض وفاعل، «واعلما» الواو عاطفة، واعلما: فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، والجملة معطوفة بالواو على جملة قاما.

(٣) «من ضمير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير مضاف، و«الرفع» مضاف إليه، «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر، مبنى على السكون فى محل رفع، «يستتر» فعل مضارع =

* ينقسم الضمير إلى : مستتر وبارز[1] ، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه ، والمراد بواجب الاستتار : مالا يَحُلّ محلّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحُلّ محله الظاهر .

وذكر المصنفُ فى هذا البيت من المواضع التى يجب فيها الاستتار أربعة :

الأول : فعل الأمر للواحد المخاطَب كافْعَلْ ، التقدير : أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُهُ؛ لأنه لا يَحُلّ محله الظاهر ؛ فلا تقول : افْعَلْ زَيْدٌ ، فأما « افْعَلْ أَنْتَ » فأنت توكيدٌ للضمير المستتر فى افْعَلْ ، وليس بفاعل لافْعَلْ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افْعَلْ .

= وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما، «كافعل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : وذلك كائن كقولك، وافعل : فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «أوافق» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «نغتبط» بدل من أوافق، «إذ» ظرف وُضع للزمن الماضى؛ ويستعمل مجازًا فى المستقبل، وهو متعلق بقوله : «نغتبط» مبنى على السكون فى محل نصب، «تشكر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها.

(١) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز ما له صورة فى اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء فى أكرمته، والياء فى ابنى، أو حكمًا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازًا فى نحو قولك : جاء الذى ضربت؛ فإن التقدير : جاء الذى ضربته، فحذفت الهاء من اللفظ، وهى منوية؛ لأن الصلة لابد لها من عائد يربطها بالموصول . ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول : المذكور، والثانى : المحذوف .

والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل - حيث يقولون : مستتر جوازًا تقديره هو، أو يقولون : مستتر وجوبًا تقديره أنا أو أنت - وذلك لقصد التقريب على المتعلمين، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق، والوجه الثانى : أن الاستتار يختص بالفاعل الذى هو عمدة فى الكلام، وأما الحذف فكثيرًا ما يقع فى الفضلات، كما فى المفعول به فى المثال السابق، وقد يقع فى العمد فى غير الفاعل كما فى المبتدأ، وذلك كثر فى العربية، ومنه قول سويد بن أبى كاهل اليشكرى، فى وصف امرئ يضمر بغضه :

فَسَتَرُ الشَّىْءِ، لَوْ يَفْقِدُنِى ... لَبْدَا مِنْهُ ذُبَابٌ فَنَبِعْ

يريد هو مستتر البغض، فحذف الضمير؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن، أن يحصى فى كلام العرب.

فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين ، أو لجماعة برز الضمير ، نحو : اضْرِبِى واضْرِبَا ، واضْرِبُوا ، واضْرِبْنَ .

الثانى : الفعل المضارع الذى فى أوله الهمزة ، نحو « أُوافِقُ » والتقدير « أنا » ؛ فإن قلت : « أوافق أنا » كان « أنا » تأكيدًا للضمير المستتر .

الثالث : الفعل المضارع الذى فى أوله النون نحو : « نَغْتَبِطُ » أى : نحن .

الرابع : الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو « تَشْكُرُ » أى : أنت .

فإن كان الخطاب لواحدةٍ أو لاثنين ، أو لجماعة برز الضمير ، نحو : أنت تَفْعَلِينَ ، وأنتما تَفْعَلانِ ، وأنتم تَفْعَلُونَ ، وأنتنَّ تَفْعَلْنَ .

هذا[1] ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير .

* **ومثال جائز الاستتار** : زَيْدٌ يَقُومُ ، أى : هو ، وهذا الضمير جائز الاستتار ؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهرُ ؛ فتقول : زَيْدٌ يقوم أبوه ، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو : هِنْدٌ تَقُومُ ، وما كان بمعناه ، نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ أى : هو .

وذُو ارْتفاعٍ وانْفِصالٍ : أنا ، هُو ، وأنْتَ ، والْفُرُوعُ لا تَشْتَبِهْ[2]

---

(١) وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير : الأول : اسم فعل الأمر ، نحو : صه ، ونزال ، ذكره فى التسهيل ، والثانى : اسم فعل المضارع ، نحو : أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو : ما أحسن محمدًا ، والرابع : أفعل التفضيل ، نحو : محمد أفضل من على ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو : قاموا ما خلا عليًا ، أو ما عدا بكرًا ، أو لا يكون محمدًا ، زادها ابن هشام فى التوضيح تبعًا لابن مالك فى باب الاستثناء من التسهيل وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى : ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد : ٤] . وأما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار قطعًا ، وذلك نحو : «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول فى تركيب آخر : «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح فى جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو : «نعم رجلاً أبو بكر ، وبئست امرأة هند» ؛ وذلك لأنك تقول فى تركيب آخر : «نعم الرجل زيد ، وبئست المرأة هند» .

(٢) «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و«ارتفاع» مضاف إليه ، «وانفصال» معطوف على ارتفاع ، «أنا» خبر المبتدأ ، «هو ، وأنت» معطوفان على أنا ، «والفروع» مبتدأ ، «لا» نافية ، «تشتبه» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هى يعود إلى الفروع ، والجملة من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «الفروع» .

* تقدَّم أن الضمير ينقسم إلى مستتر ، وإلى بارز ، وسبق الكلام فى المستتر .

والبارز ينقسم إلى : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتّصل ؛ يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، وسبق الكلام فى ذلك .

* والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ، ولا يكون مجرورًا .

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل ، وهو اثنا عشر : « أنَا » للمتكلم وحده ، و« نَحْنُ » للمتكلم المشارَك ، أو المعظِّم نفسه ، و« أنت » للمخاطَب ، و« أنتِ » للمخاطَبة ، و« أنتما » للمخاطَبيْن ، أو المخاطَبتَيْن ، و« أنتم » للمخاطبين ، و« أنتُنّ » للمخاطبات ، و« هو » للغائب ، و« هى » للغائبة ، و« هما » للغائبين أو الغائبتين ، و« هم » للغائبين ، و« هُنّ » للغائبات .

وذُو انتِصابٍ فِي انْفِصالٍ جُعِلا : إيَّايَ ، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا[1]

* أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : « إيايَ » للمتكلم وحده ، و« إيانَا » للمتكلم المشارَك أو المعظِّم نفسه ، و« إياكَ » للمخاطَب ، و« إياكِ » للمخاطَبة ، و« إيّاكُمَا » للمخاطَبيْن أو المخاطَبتين ، و« إياكم » للمخاطَبين ، و« إياكن » للمخاطَبات ، و« إياه » للغائب ، و« إياها » للغائبة ، و« إياهما » للغائِبَيْنِ أو الغائبتين ، و« إياهم » للغائبين ، و« إياهن » للغائبات[2] .

---

(١) «وذو» مبتدأ، وذو مضاف، و«انتصاب» مضاف إليه، «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى «جعل» الآتى، «جعلا» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذو، «إياى» مفعول ثان لجعل، والجملة من جعل ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ، «والتفريع» مبتدأ، «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على التفريع، «مشكلا» خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله «التفريع».

(٢) اختُلف فى هذه اللواحق التى بعد «إيا» فقيل: هى حروف تبين الحال وتوضح المراد من «إيا» متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، ومثلها مثل الحروف التى فى أنت أنتما وأنتن ومثل اللواحق فى أسماء الإشارة نحو: تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسى والأخفش، قال أبو حيان: وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا.